وتوريدها والمستقر الآن في شركة يافا الكهربائية والمعروف « بامتياز العوجا » أو (ب) الامتياز الممنوح من بلدية القدس سنة ١٩١٤ لتوليد الكهرباء .. أو (ج) الامتياز الممنوح من الحكومة العثمانية في شهر يونية (حزيران) سنة ١٩١٤ لمحمد عمر بيهم وميشيل سرسق بشأن أراضي الحولة . فنجد الفاظ الفقرات أعلاه تعطي مدلول الحفاظ على تلك الامتيازات كشأن الامم والحكومات التي تحافظ على ارتباط الشرف وحرمة التعاقد ولكن حين نقرأ الفقرة (د) تتضح لنا الحقيقة البريطانية وندرك ان بريطانيا كانت تبيت ـ لتلك الامتيازات ـ مع الصهيونية أمرا ، تقول الفقرة (د) : **أية امتيازات تمنح بدلا من** الامتيازين المذكورين أعلاه تحت (ب) و(ج) **هي تنفيذ لأحكام البروتوكول الملحق بمعاهدة** لوزان التي تقضي بأن تكون بعض الامتيازات الممنوحة في المملكة العثمانية موافقة للأحوال الاقتصادية الحديثة للمدة والمدى اللذين تكون فيهما تلك **الامتيازات سارية او** قابلة التنفيذ .

وسرعان ما اسرعت بريطانيا الى **الغاء الامتياز الممنوح من بلدية القدس سنة ١٩١٤** لتوليد الكهرباء لأحد اليونانيين واسمه مافروماتيس وجعل تنوير القدس لروتنبرغ اليهودي لولا ان اقامت حكومة اليونان دعوى أمام محكمة لاهاي الدولية فقضت ببقاء الامتياز القديم(٧٦) وانتقلت أراضي الحولة الغنية المهمة الى الايدي اليهودية ، ولو كانت الحكومة المنتدبة مهتمة بشؤون الفلاح العربي لما وافقت على التنازل ولكانت قد قامت بالمشروع على حساب الخزينة ووزعت الاراضي المستصلحة على مزارعي العرب المحرومين من الارض والذين طالما اشارت الى مشكلتهم تقارير اللجان المتعددة .

وقد جاء في تقرير خبيرها السر جون سمبسون سنة ١٩٣٠ عن هذا الامتياز « اذا رجع امتياز الحولة الى الحكومة فيجب أن تحتفظ الحكومة بالاراضي لأجل مشاريع التحسين ، ان هذه الاراضي من اخصب أراضي فلسطين(٧٧) .

وجاء في تقرير خبيرها الثاني فرنش سنة ١٩٣١ « وقد قلت سابقا ان كل مستنقع الحولة يجب أن يعتبر وحدة لا تتجزأ في مشاريع التحسين ، ولأجل تأمين هذا التحسين فمن الضروري أن يدخل ضمن أعمال الحكومة الارض بأجمعها والمياه »(٧٨) .

ولما كان هذا الامتياز يعود بطبيعة الحال الى الحكومة لعجز صاحبه الاول عن القيام بشروط الامتياز في المدة المضروبة ، فان الحكومة بدلا من الترحيب **بهذه العودة اخذت** على نفسها ان تكون الوسيط الفعال في نقل الامتياز من صاحبه الى الشركات اليهودية .

وقد أراد المندوب السامي لحكومة فلسطين ارثر واكهوب ان يبرر موقف الحكومة بشأن هذا الامتياز فقال في اجتماع تم بينه وبين اللجنة التنفيذية العربية في صيف ١٩٣٤(٧٩) : ان الحكومة لا يمكنها أن تقوم بالتجفيف المطلوب في الامتياز لضخامة نفقات **المشروع . ويقول الخبراء ان تجفيف أراضي الحولة يكفيه ٧٥٠ الف جنيه فقط ليكون** دخلها السنوي بعد ذلك نصف مليون جنيه(٨٠) .

وفي الوقت الذي تدعي فيه الحكومة ان لا طاقة لها بتجفيف هذه الاراضي فانها قررت صرف ١٧٠ الف جنيه في هذه المنطقة لأعمال مقاومة الملاريا التي كانت يجب أن تقوم بها الشركة اليهودية صاحبة المشروع(٨١) .

ولم تكتف الحكومة بما فعلته ، بل استرسلت في جورها ومحاباتها فأعفت أصحاب